سواء المخصصة لإقرار القوانين أو الميزانيات حتى فض دور الانعقاد الحالي

الغانم : جدول المجلس سيكون حافلاً بالجلسات بدءاً من الأسبوع المقبل

مرزوق الغانم

طارق المزرم

- طلب مناقشة استعدادات بعض الجهات مثل الدفاع المدني والجيش والداخلية للتعامل مع أي طارئ على جدول الأعمال
- المزرم : مجلس الوزراء سيعقد اجتماعه الأسبوعي الأحد المقبل بدلًا من الإثنين
- الاجتماع الحكومي سيبحث التقارير البرلمانية والملاحظات عليها إن وجدت
- مهتمون بكل ما يبديه أعضاء مجلس الأمة من ملاحظات في الشأن العام
- ما يعنيني الآن هو الجلسات التي أقرها مكتب المجلس وسننتهي مما هو مطلوب

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إنه بدءا من الأسبوع المقبل سيكون جدول المجلس حافلا بالجلسات سواء تلك المخصصة لإقرار القوانين او المخصصة لإقرار الميزانيات وذلك حتى جلسة فض دور الانعقاد الحالي المقررة في الثاني من يوليو المقبل.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس « كما ذكرت في تصريحات سابقة وبعد اجتماع مكتب المجلس تقريبا معظم أيام الأسبوع المقبل والأسبوع الذي يليه وحتى يوم 2 يوليو ستكون هناك جلسات، بالتأكيد في الأسبوع المقبل هناك جلسة يوم الاثنين للقوانين وجلستا الثلاثاء والأربعاء مخصصتان للميزانيات».

وذكر الغانم « وفقا لقرار المجلس فسيكون طلب مناقشة استعدادات بعض الجهات الأخرى مثل الدفاع المدني والجيش والداخلية للتعامل مع اي طارئ، موجودا على جدول الأعمال « مضيفا «جلسة الخميس ستكون مخصصة ايضا للقوانين، وبعد ذلك ستكون كل الجلسات مخصصة للميزانيات او القوانين إلى تاريخ 2 يوليو موعد فض دور الانعقاد».

وردا على سؤال صحافي بشأن طلب عقد جلسة خاصة قال الغانم « هناك طلب بعقد جلسة خاصة اثاني ولم اقرأه حتى الآن وساتابع الإجراءات اللائحية فيما يخصه، أما بخصوص حضور الحكومة من عدمه فهذا راجع للحكومة، لكن الكل يعرف ان طلب الجلسات الخاصة إذا لم يتم التنسيق المسبق مع الحكومة قلن تحضر كما حدث في السابق. وهذا ما كان يحدث خلال هذا المجلس والمجالس السابقة».

وقال « ما يعنيني الآن هو الجلسات التي اقرها مكتب المجلس وان شاء الله ننتهي مما هو مطلوب وفق ما هو موزع ومخطط له إلى يوم 2 يوليو إن شاء الله».

من جهته اشاد رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم بالتنسيق القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تحديد الجلسات الخاصة لمناقشة عدد من تقارير اللجان البرلمانية. واشار المزرم في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس إلى أن مجلس الوزراء سيعقد بدوره اجتماعه الأسبوعي يوم الأحد المقبل بدلا من الإثنين وذلك لمناقشة مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال الجلسات الخاصة.

وقال إن الحكومة حريصة على الاستعداد لجلسة مناقشة القوانين المقررة يومي الاثنين والخميس من الأسبوع المقبل.

ولفت إلى أن الاجتماع الحكومي سيبحث التقارير البرلمانية والملاحظات الحكومية عليها إن وجدت لطرحها على السادة أعضاء مجلس الأمة بهدف تقريب وجهات النظر حرصًا من مجلس الوزراء على إنجاز المتطلبات التشريعية التي تهم وتخدم المواطنين وتحقق رؤية الكويت 2035. وأوضح المزرم أن الحكومة تؤكد دائما دعمها الجهود المشتركة مع مجلس الأمة والسادة النواب مشيرًا إلى أن التنسيق المبكر في تحديد مواعيد الجلسات المخصصة لمناقشة ميزانيات الجهات الحكومية من شأنه أيضا تمكين السادة الوزراء من الاستعداد لمناقشة بنود ميزانياتهم والرد على الملاحظات النيابية. وأكد اهتمام الحكومة بكل ما يبديه السادة أعضاء مجلس الأمة من ملاحظات في الشأن العام سواء داخل مجلس الأمة أو خارجه وهو ما يعكس التعاون المنشود وفق الأطر الدستورية.

بعد مناقشتها ميزانية «الصناعات البترولية»

«الميزانيات»: 75 % من ملاحظات ديوان المحاسبة تخص المشاريع والعقود

لجنة الميزانيات والحساب الختامي

- عبدالصمد : الشركة مسؤولة عن إنشاء وتملك وتشغيل وإدارة مجمع التكرير والبتروكيماويات

أنهت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مناقشة ميزانية الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وملاحظات ديوان المحاسبة على الشركة والواردة في تقريره السنوي عن السنة المالية 2018/2017.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في بيان صحافي أن اللجنة ناقشت ما سجله ديوان المحاسبة من ملاحظات، حيث تبين أن 75 % منها على المشاريع والعقود.

وقال إن الشركة مسؤولة عن إنشاء وتملك وتشغيل وإدارة مجمع التكرير والبتروكيماويات والتي يقدر حجم أعمال تلك المشاريع بنحو 7.9 مليارات دينار. وأضاف أن مشروع مصفاة الزور يستحوذ على النسبة الكبرى من التكلفة بواقع 4.9 مليارات دينار ويليه مشروع مجمع البتروكيماويات بتكلفة ملياري دينار وأخيرًا مشروع استيراد الغاز الطبيعي بتكلفة 1 مليار دينار. وبين أن مشروع مصفاة الزور كان يعد أكبر مصفاة في العالم بطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل وفقا لبيانات شركة البترول الوطنية الكويتية والمسؤولة آنذاك عن تلك المصفاة قبل تأسيس الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة ونقل المشروع إليها. وأشار إلى أن مؤسسة البترول أفادت بهذا الخصوص في أكثر من اجتماع سابق لها باللجنة بأنه ليس للمصفاة أي جدوى اقتصادية كونها ستقوم بإنتاج زيت الوقود (Fuel Oil) غير المجدي اقتصاديًا والذي تهدف المصفاة إلى توفيره لمحطات الطاقة الكهربائية بوزارة الكهرباء والماء.

وأضاف "انه وفق ما ورد من ملاحظات ديوان المحاسبة فقد صرف على المشروع نحو 2.2 مليار دينار حتى نهاية السنة المالية 2017/2018 إلا أن تأخر تنفيذ المشروع وانخفاض نسب الإنجاز الفعلية لبعض العقود الخاصة بمراحل تنفيذه كان واضحًا عما هو مخطط له.

وذكر عبدالصمد أن اسباب ذلك يتعلق غالبيتها بأداء المقاولين وإجراء بعض التعديلات وتغيير أعمال التصميم لأكثر من مرة بسبب متطلبات الجهات المعنية ومنها وزارة الكهرباء والماء ما أعاق تنفيذ المشروع وتأخره.

وتابع أن "الشركة لم تقم بتطبيق غرامات التأخير على بعض المقاولين والاكتفاء بتطبيقها على أعمال ليس لها علاقة بالتأخير ولا تؤثر على مسار المشروع.

ولفت إلى مناقشة اللجنة ما اتخذته مؤسسة البترول الكويتية من حل بديل لتزويد مصفاة الزور بالنفيم من النفط الخام والوقود الغازي عن طريق استخدام انابيب قائمة خاصة بخطوط انابيب من ميناء الأحمدي إلى محطة الزور الجنوبية.

وأضاف ان الحل البديل شمل استخدام ناقلات نفط عن طريق جزيرة صناعية كممسر إضافي بتكلفة تقديرية 19 مليون دينار.

وبين عبدالصمد أن ذلك كان نتيجة إلغاء المؤسسة إحدى المناقصات المطروحة في العام 2014 والخاصة بمشروع شبكة أنابيب التغذية لمصفاة الزور وذلك بعد اعتذار المناقص الأول عن التمديد وعدم ترسيتها على المناقص الثاني لمبررات عدة ما ترتب عليه تأخر الاستفادة من مشروع مصفاة الزور طالما لم يتم الانتهاء من مشروع الأنابيب.

وقال إن اللجنة تبين لها أن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة تحملت أوامر تغييرية على المشروع بلغت 20 مليون دينار كما أن ديوان المحاسبة يؤكد ضرورة الالتزام بخطة تنفيذ أعمال الحل البديل لتلتزام وانتهاء تنفيذ أعمال مصفاة الزور نفاديًا لأي مطالبات من قبل المقاولين.

وأضاف "حسب إفادة مسؤولي الشركة في اجتماع اللجنة بأن نسبة إنجاز المشروع تطورت لتصل إلى 87% وبأنه من المتوقع أن يكون المشروع جاهزًا للتشغيل في أغسطس 2019 وأن التشغيل الكلي سيكون في أواخر العام 2020.

وتابع أن ذلك انعكس على البيانات المالية للشركة حيث لاحظت اللجنة ارتفاع مصروفات التشغيل نتيجة لاعتبارات تشغيل المصفاة في السنة المالية 2020/2019.

أنهت التصويت على تعديلات قانوني الشركات وتنظيم التأمينات

«المالية» : تفاؤل بالتوافق مع الحكومة على تعديلات «التأمينات»

محمد هايف

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

- الكندري : نحتاج فعلًا الهدوء السياسي حتى ننجز هذه القوانين
- هايف: توافق مبدئي بين «التأمينات» و«المالية» بشأن إسقاط فوائد قروض «الاستبدال»

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس من التصويت على تقريرها الخاص بالاقتراحات بقوانين بشأن قانون الشركات، والتعديلات المقدمة على المداولة الثانية لمشروع القانون في شأن تنظيم التامين والإشراف عليه، فيما ناقشت بتوسع التعديلات المقدمة على قانون التامينات الاجتماعية دون التوصل إلى قرار نهائي.

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب الاجتماع "إن التقرير سيرفع على جدول أعمال الجلسة المقبلة التي ستكون فيها تخمة إنجاز قوانين ونحتاج فعلًا الهدوء السياسي حتى ننجز هذه القوانين".

وأضاف " وفيما يتعلق بالتعديلات المقدمة على قانون التامينات الاجتماعية فيما يخص قروض الاستبدال والقرض الحسن الذي اقر في يناير 2019 ، فقد تم النقاش بشكل موسع مع ممثلي التامينات الاجتماعية، ولكن الإخوة في التامينات لم يكن لديهم متسع من الوقت لدراسة المقترح والاطلاع عليه بالكامل ورفع قيمة القرض الحسن إلى أكثر من 7 أضعاف الراتب ، مؤكدًا أن أعضاء اللجنة سيسعون إلى رفع سقف القرض الحسن بقدر ما يستطيعون.

من جهته قال النائب محمد هايف إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية وافقت من حيث المبدأ على تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية بشأن موضوع فوائد قروض المتقاعدين.

وأوضح هايف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الامة انه حضر الاجتماع الذي عقدته اللجنة المالية أمس بحضور مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كاشفا عن التوصل إلى تقارب كبير في الرأي حول تعديلات القانون، وموافقة مبدئية من (التأمينات) بانتظار رفع التقرير النهائي يوم الأحد المقبل بحضور وزير المالية.

وبين أن ممثلي التأمينات الاجتماعية اقترحوا أن يتم تعديل المصطلح الوارد في التعديلات من (رد الفوائد) إلى (إسقاط الفوائد) وهذا الاقتراح لا مشكلة لدى النواب فيه، مؤكدا ان قيمة الفوائد ليست بالكبيرة بالنسبة للسوابق التي حدثت حيث أسقطت التأمينات في عام 2005 قرابة 450 مليون دينار.

وأشار إلى أن مبلغ الفوائد الحالي يتعدى 200 مليون دينار بقليل، ما يعني انه اقل من نصف ما أسقط في السابق، مبينا أن ممثلي مؤسسة التأمينات لا توجد لديهم مشكلة في هذا الجانب، على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة هذا المبلغ كما تحملت السوابق التي حصلت نتيجة الغزو أو في عام 2005 .

وأفاد بأن قانون قروض الاستبدال القديم سينتهي عند اقرار التعديلات، والتي ستوفر ميزة جديدة للمقترض بأن يكون القرض من دون فوائد.

وقال "نحن بانتظار الاجتماع النهائي للجنة يوم الأحد المقبل ونتمنى أن يكون الاجتماع إيجابيا وأن تنتهي من رفع التقرير النهائي إلى المجلس تمهيدا للتصويت عليه".

وأعرب هايف في ختام تصريحه عن شكره لرئيس وأعضاء اللجنة المالية على تقديم تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية إلى البند الأول على جدول أعمال اللجنة، وتعاونهم ومناقشتهم الإيجابية لهذا القانون.